إحصائيات إسبانية رسمية كشفت خروج نحو ثلث المهاجرين المغاربة من الضمان الاجتماعي

الأزمة الاقتصادية تعصف بـ70 ألف مغربي في إسبانيا

■ الرباط – **يونس مسكين** ■

كشفت الإحصائيات الرسمية الأخيرة المتعلقة بعدد المهاجرين المغاربة المنخرطين في نظام الضمان الاجتماعي في إسبانيا، عن استمرار تراجع عدد هذه الفئة من مغاربة إسبانيا المتمتعين بالحماية الاجتماعية والشغل. وكشف آخر بلاغ صادر عن وزارة الشغل والضمان الاجتماعي الإسبانية، الذي صدر أول أمس، أن عدد المهاجرين المغاربة المسجلين في الضمان الاجتماعي الإسباني بالكاد يتجاوز 200 ألف مغربي، بعدما كان عددهم في العام 2007، يقارب الـ270 ألف منخرط (267 ألف تحديدا في فبراير 2007)، ما يعني أن الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تضرب المملكة الإيبيرية، قد عصفت بنحو سبعين ألف مغربي ومغربية، علما أن نسبة مهمة من هؤلاء يعيلون أسرهم الصغيرة وجزءا من عائلاتهم الكبيرة. فيما يقدر عدد المهاجرين المغاربة الموجودين في إسبانيا، إما بشكل قانوني أو بطريقة غير شرعية، بما يقارب 800 ألف مغربي.

وأوضح البلاغ الأخير لوزارة الشغل والضمان الاجتماعي الإسبانية أن عدد المغاربة المسجلين في الضمان الاجتماعي يبلغ مائتي ألف و878 شخص، في تأكيد لمنحى الانخفاض الذي سُجّل منذ العام 2008، أي السنة التي شهدت بداية الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث كانت الإحصائيات المتعلقة بشهر فبراير الماضي فقط، تشير إلى وجود 204 ألف مغربي مسجلين في الضمان الاجتماعي الإسباني، فيما كانت سنة 2011 قد انتهت مسجلة رقم 208 ألف مغربي منخرطين في الضمان الإجتماعي الإسباني، وهو ما شكل حينها انخفاضا بنسبة تقارب 20 بالمائة، مقارنة مع نهاية العام 2010، حيث كان عدد المهاجرين المغاربة في إسبانيا، المتمتعين بالحماية الاجتماعية، يفوق 230 ألفا.

جداول الإحصاءات الرسمية الإسبانية، التي حصلت عليها «أخبار اليوم» من المواقع الرسمية للجهات الإسبانية المسؤولة، كشفت عن إيقاع متسارع لانخفاض أعداد المغاربة المستفيدين من الضمان الاجتماعي في إسبانيا، وذلك بمعدل يناهز 12 ألف شخص في السنة. ويبقى المغاربي، رغم هذا التراجع، المساهم الأول في صندوق الضمان الاجتماعي الإسباني ضمن المهاجرين المنحدرين من خارج دول الاتحاد الأوربي، متبوعين بمواطني الإيكواتور بما يناهز 100 ألف منخرط.

ويُعزى ارتفاع عدد المغاربة المنخرطين في صندوق الضمان الاجتماعي إلى تشدد القوانين وإجراءات المراقبة المستهدفة للمهاجرين المغاربة، مقابل تمتع أولئك المنحدرين من أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية بظروف مخففة.

ويعد تراجع أعداد المغاربة المنخرطين في صندوق الضمان الاجتماعي مؤشرا عن التراجع الحاصل في عدد المهاجرين المغاربة المتوفرين على شغل، «بل يُعتبر مؤشرا عن سوق العمل الإسباني بصفة عامة، فالبطالة هناك وصلت نسبتها إلى 25 بالمائة، بينما تصل في صفوف المغاربة إلى 45 بالمائة، أي أن نصف المغاربة الموجودين في إسبانيا في وضعية بطالة»، يقول الخبير في الشؤون الإسبانية، عبد الواحد أكمير. هذا الأخير أضاف أن السقوط في حالة عطالة وانتهاء مدة الاستفادة من تعويضات صندوق الضمان الاجتماعي، تجعل المهاجر يصبح في وضعية قانونية، هو وأسرته وأبناؤه المقيمين معه في إسبانيا، «ذلك أن كل منخرط في الصندوق يستفيد من تعويضاته خلال مدة تعادل رُبع مدة انخراطه، وبعد انتهائها يصبح عاجزا عن الحصول على بطاقة الإقامة، خاصة أن جل المغاربة يحوزون بطاقة إقامة مؤقتة مدتها عام واحد»، وأوضح أكمير أن جل مغاربة إسبانيا الذين فقدوا شغلهم، يبحثون عن عمل بديل في فرنسا أو ألمانيا، «وقسم كبير منهم عاد إلى المغرب في انتظار تحسن الأوضاع أو للقيام باستثمارات معينة».